جدل jadal
العدد 42 | كانون الأوّل 2024

باكورة مقالات

طلبة سمينار الدراسات العليا

للعام 2024

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

جدل 42
كانون الأول 2024

باكورة مقالات طلبة سمينار الدراسات العليا للعام 2024

تحرير: مهنّد مصطفى
تدقيق لُغويّ: حنّا نور حاجّ
تصميم: أمل شوفاني

حقوق النشر محفوظة 2024
مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا
البريد الإلكترونيّ: mada@mada-research.org
رقم الهاتف: 04-8552035

المحتويات

06 **المقدّمة**

07 **مقاربات اجتماعيّة**

08 الخصوصيّة في ظلّ ثقافة الرقابة
أمير عودة

12 في راهنيّة الحرملك: تحليل نقديّ لمنهجيّة الألقاب والأسماء في المجتمع الفلسطينيّ
ميّادة عصفور

16 السياسة الحمائليّة، الإدارةِ الشبكيّة في السلطات المحلّيّة ونجاعةِ العمل التشارُك
أشواق منديّة

20 **سياسة وقانون**

21 شعبويّة نتنياهو: ما وراء النصر الشامل
مريم فرح

27 الدَّوْر الدبلوماسيّ للأكاديميا الفلسطينيّة
دعد محمود

33 في ظلّ خسارة مؤكَّدة: الالتماسات المقدّمة الى المحكمة العليا الإسرائيلية
رغدة عوّاد

37 الحركة الإسلاميّة كتيّار فاعل ومؤثّر في النقب
ساهر غزاوي

40 **فن وثقافة**

41 حملات التمويل الجماهيريّ كآليّة للحفاظ على الهُويّة: صناعة الثقافة في الداخل الفلسطينيّ
معتصم زيدان

45 أن تُنتِج فنًّا مستقلًّا في فلسطين بين الرفاهيَة والفعل السياسيّ
عبير بشتاوي

48 "العافية، المثنّى وما يُحسنُ" قراءة في جوهر ووسائط المجاوَرة عند منير فاشه
علي قادري

52 *الزمن المنفويّ... قراءة في فيلم "السبّاحتان"*
علي مواسي

58 **سياسات الحيّز**

59 بين النظرّي والعمليّ في خطط العمل المختلفة لتطوير البلدات العربيّة: طمرة نموذجًا
رنين دياب

63 "روابي": البديل الوحيد في غياب المدينة الفلسطينيّة الحديثة
مريم حاجّ يحيى-عازم

الخصوصيّة في ظلّ ثقافة الرقابة

أمير عودة*

سجّلت طبيعة المراقَبة تحوُّلًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة؛ إذ انتقلت من الاعتماد على ممارسات المراقَبة النشطة إلى التركيز بصورة أساسيّة على المراقَبة الاستباقيّة (pro-active)، وهي مشارَكة المعلومات الشخصيّة على نحوٍ طوعيّ من قِبَل الأفراد أنفسهم. فما كان يُعتبر في الماضي ممارسات متطفّلة ومرفوضة أصبح اليوم سلوكًا روتينيًّا وعاديًّا. ويرجع ذلك إلى عدّة عوامل، منها: نقص الوعي بالقضيّة أو الاستسلام لها بدافع الراحة أو المتعة أو الحفاظ على المصالح، وأنواع مختلفة من رأس المال (الثقافيّ؛ الاجتماعيّ؛ الاقتصاديّ).

يمرّ عصرنا بثورة في آليّات الرقابة الاجتماعيّة، مدفوعة بتطوُّر الإمكانيّات التكنولوجيّة الهائل. فانتشار وتغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات (ICT) في جوانب الحياة اليوميّة كافّة أتاح للأفراد مشارَكة المعلومات مشارَكةً طوعيّةً وبسهولة غير مسبوقة. وتُستثمر هذه البيانات من قِبل المنظّمات الخاصّة والحكوميّة على نطاق واسع، لتحقيق أهداف متعدّدة؛ كتصنيف الأفراد داخل المجتمعات وتحقيق أرباح ماليّة ومراقَبة الجمهور مراقَبةً فعّالةً وغيرها.

شهدت ممارسات الرقابة تحوُّلًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة، متجاوزةً مفهومها التقليديّ المتمثّل بوجود جهات محدّدة تمارس الرقابة على جمهور معيَّن، وتتجسّد هذه التحوُّلات في مرحلتين رئيسيّتين:

تتمثّل المرحلة الأولى في دخول "التكنولوجيا الاجتماعيّة-التقنيّة" (socio-technical technologies) إلى حياتنا، وهي أدوات مثل الهواتف الذكيّة والإنترنت التي تتجاوز وظيفتها التقنيّة لتؤثّر على نحوٍ عميق على السلوكيّات الاجتماعيّة والثقافيّة والقوانين والممارَسات المؤسَّسيّة. ومن خلال دمج هذه التكنولوجيا في حياتنا الشخصيّة، أَتَحْنا -بوصفنا مستخدِمين- للجهات الحكوميّة والمؤسَّسات ممارسةَ الرقابة بصورة غير مباشرة من خلال تحليل البيانات الهائلة التي يشاركها الأفراد طوعًا غافلين في كثير من الأحيان عن حجم البيانات وكيفيّة استخدامها.

أمّا المرحلة الثانية، فتُعرف بِـ "ثقافة المراقَبة"، أو "surveillance culture" (حسب ديڤيد ليون)، وتتميّز بتقديم الأفراد معلومات شخصيّة عن أنفسهم طوعًا، سواء أكانوا مدركين لذلك أَمْ غير مدركين. وقد تتجلّى آليّات ثقافة المراقَبة في طريقتَيْن رئيسيّتَيْن: أُولاهما، وهي الأكثر دراية عند المستخدِم، تعتمد على نشر المعلومات الشخصيّة على نطاق واسع عبْر منصّات التواصل الاجتماعيّ، بدءًا من الصور وأماكن التواجد، مرورًا بالأنشطة والأفكار والمواقف، وصولًا إلى التفاصيل الدقيقة للحياة اليوميّة. وثانيتهما منْح المنصّات الرقْميّة صلاحيّات واسعة لمراقَبة سلوكيّاتنا الرقْميّة، ابتداءً من دخول المواقع وتصفُّحها، مرورًا بمتابعة الوقت الذي نقضيه أمام كلّ منها، وصولًا إلى محتوى الرسائل التي نتبادلها. تُخزَّن هذه البيانات الهائلة في مستودعات رقْميّة أو "مستودعات البيانات"، كي تُباع

لاحقًا لأطراف ثالثة، لتُستخدَم في تكوين ملفّات شخصيّة مفصَّلة عن كلّ مستخدِم، وتُستغَلّ بدَوْرها لتقديم محتوًى مخصَّصٍ يجذبنا للبقاء على المنصّات لأطول فترة ممكنة، وتحقيق أهداف تجاريّة مختلفة.

يبدو نموذج العمل القائم على ثقافة المراقَبة ناجحًا للمنصّات الرقْميّة، وطريقةً ذكيّةً لتقديم خدمة مخصَّصة وملائمة للمستخدمين، إلّا أنّه لا يخلو من سلبيّاتٍ جمّة. وسأُسلّط الضوء في هذا المقال على ثلاثة من أهمّ تداعيات ثقافة المراقَبة، التحوُّل إلى سلعة؛ السيطرة على الجماهير؛ فقدان الخصوصيّة.

التحوُّل إلى سلعة

نشأت مقولة "إذا لم تدفع ثمن المنتَج، فأنت هو المنتَج" لوصف طبيعة التلفاز التجاريّ، لكن مع ازدياد انتشار الإنترنت واعتمادنا على شبكات التواصل الاجتماعيّ أصبحت هذه المقولة أكثر صحّةً ووضوحًا. ففي ظلّ هذه الشبكات، لم نَعُدْ نُشاهد الإعلانات فقط، بل أصبحنا نحنُ أنفسنا هدفًا لها. وبعد إجراء عدّة مقابلات،[1] أظهرت النتائج أنّ جميع من شاركوا فيها قد تعرّضوا لإعلانات تتعلّق بمنتَجات أو خدمات بحثوا عنها سابقًا على الإنترنت، أو حتّى جرى ذِكْرها فقط خلال وجودهم إلى جانب هواتفهم الذكيّة (التي إن لم تكونوا تقرأون هذه الكلمات من خلالها، فهي بالتأكيد بالقرب منكم!).

تُراقبنا خوارزميّات ذكيّة، وتُحلِّل سلوكنا وتفاعلاتنا، لتَعرض علينا إعلانات موجَّهة بدقّة تثير اهتمامنا لتحفّزنا على الشراء، لتتشكّل بهذا "رأسماليّة المراقبة" (Surveillance Capitalism)، وهي نظام اقتصاديّ يعتمد على استغلال البيانات الشخصيّة المستمَدّة من مراقبة سلوك الأفراد عبر الإنترنت، فتصبح هذه البيانات بمثابة سلعة أساسيّة جرى تداولها وتسويقها من قِبل شركات كبرى ابتغاء تحقيق الربح.

تُجمَّع كمّيّات هائلة من البيانات من خلال تتبُّع أنشطة الأفراد على الإنترنت، ثمّ تُحلَّل لفَهْم السلوكيّات الفرديّة فَهمًا دقيقًا. تُستخدَم البيانات المحلَّلة في توجيه إعلانات مستهدفة والتنبُّؤ بالسلوك والتأثير على اختيارات المستهلكين. تُحْدِث "رأسماليّة المراقَبة" تغييرات جذريّة في ديناميكيّات القوّة، حيث تغدو الشركات الكبرى تمتلك معرفة غير مسبوقة عن الأفراد وسلوكيّاتهم، ممّا يتيح لها التأثير على اختياراتهم والتلاعب بالرأي العامّ وتوجيه السلوكيّات.

السيطرة الجماهيريّة

تُشكِّل "فُقاعات الفلتر" (Filter Bubbles)[2] ظاهرة خطيرة تُرافق صعود "رأسماليّة المراقبة"؛ فمع ازدياد دقّة استهداف الإعلانات، تصبح منصّات التواصل الاجتماعيّ مخصَّصة لعرض محتوى يتوافق مع اهتمامات الفرد وتفضيلاته، وهو ما يقلّل من فرص تعرُّضه لوجهات نظر مخالفة أو معارِضة. يؤدّي ذلك إلى مَخاطر كثيرة تشمل تعزيز التحيُّزات لدى الأفراد، وانتشار المعلومات المضلِّلة ما

1. المقصود هنا المقابَلات التي أُجرِيَتْ في إطار العمل على أطروحة الماجستير ما بين شهر آب عام 2023 وحزيران عام 2024.

2. مصطلح "فقاعة الفلترة" أُشْهِرَ بواسطة إيلي باريزر، وهو ناشط على الإنترنت وأحد مؤسّسي Avaaz وَ Upworthy. قدَّم هذا المفهومَ في كتابه الصادر عام 2011 والذي حمل العنوان "فقاعة الفلترة: ماذا يُخفي عنك الإنترنت؟".

دامت تتماشى مع معتقداتهم، وقد يتولّد عنه تقويض التماسك الاجتماعيّ أو إعاقة العمليّات الديمقراطيّة. على سبيل المثال: استخدمت شركة "كامبريدج أناليتيكا" بيانات فيسبوك المجمَّعة بصورة غير قانونيّة لبناء ملفّات نفسيّة لملايين الناخبين، ممّا سمح لها بتوجيه حملات دعائيّة مخصَّصة أثّرت على نتائج الانتخابات الرئاسيّة الأمريكيّة عام 2016.

فقدان الخصوصيّة

على الرغم من وعي شريحة كبيرة من مستخدِمي المنصّات الرقْميّة بمراقَبة خطواتهم الرقْميّة وانتهاك بياناتهم، فإنّنا نجدهم لا يتوقّفون عن استخدام هذه المنصّات والخدمات. يثير هذا السلوك تساؤلات حول دوافع الاستمرار في استخدامها، ولا سيّما مع تفاقم فقدان الخصوصيّة وتحوُّل البيانات الشخصيّة إلى سلعة تتنافس عليها الشركات والكيانات السياسيّة.

يمكن تفسير ذلك من خلال ظاهرة "الاستسلام للرفاه" الذي توفّره هذه المنصّات، حيث تُقدِّم خدمات متنوّعة تشمل الترفيه، والتعلُّم، والتسوُّق، والتواصل، والحفاظ على رأس المال الاجتماعيّ. فمن ناحية، تُشكِّل شبكات التواصل الاجتماعيّ حيّزًا متخيَّلًا منسوجًا مع الواقع، يُتيح للمستخدِمين التواصل مع أشخاص ومجتمعات وأفكار من مختلف أنحاء العالم. ومن ناحية أخرى، أصبحت الملفّات الشخصيّة على هذه المنصّات ذات قيمة اجتماعيّة، حيث تُستخدم كوسيلة تعريفيّة للفرد، سواء أكانت لأغراض اجتماعيّة، أَمْ لأغراض عاطفيّة، أمْ لأغراض مهنيّة.

بَيْدَ أنّه من المهمّ الإشارة إلى أنّ هذا الاستسلام ليس مطْلَقًا؛ إذ إنّه حتّى أكثر المستخدَمين نشاطًا يتّخذون خطوات مدروسة للحفاظ على سيطرتهم على المحتوى الذي ينشرونه. وإذا كان الحفاظ على الخصوصيّة يعتمد اعتمادًا أساسيًّا على قبول أشخاص محدَّدين كمتابعين أو أصدقاء، فإنّ العامل الأوّل لهذا القبول هو كونهم من شبكة اجتماعيّة قريبة فعليًّا أو فكريًّا، وذلك بدلًا من الاعتماد على تقنيّات "حفاظ الخصوصيّة" التي توفّرها المنصّات.

الخصوصيّة بين مطرقة الرقابة وسَنْدان المجتمع

الاهتمام بالخصوصيّة في ما يتعلّق بالنشر على صفحات التواصل الاجتماعيّ يُعْزى إلى عاملَيْن أساسيَّيْن في ظلّ انعدام الخصوصيّة والسيطرة على البيانات الشخصيّة. العامل الأول هو وجود سيطرة على محتوى المنشور -وإنْ على نحوٍ جزئيّ-. أمّا الثاني فيتمثّل في وجود تداعيات وعواقب ملموسة نتيجة للنشر، ولا سيّما في ما يخصّ الفلسطينيّين في داخل الخط الأخضر

الرقابة على الفلسطينيّين لا تقتصر على رقابة البيانات فحسْب من الجانب المؤسَّساتيّ، بل تشمل كذلك رقابة بدوافع أمنيّة من خلال الهيئات الأمنيّة الرسميّة وغير الرسميّة. وكذلك رأينا المواطنين الإسرائيليّين يتجنّدون للجبهة الرقْميّة لمكافحة تعبير الفلسطينيّين، حيث يراقبون منشورات زملائهم في العمل أو التعليم إن أبدى أحدهم تعاطفًا لا يتماشى مع مبادئ الاحتلال. ونتيجة لتحريض المراقِبين، تعرَّضَ أصحاب المنشورات لملاحَقات قضائيّة، وفي بعض الحالات فُصِلوا من معاهد

التعليم العالي. وفي المقابل، يواجه الفلسطينيّون نوعًا آخَر من الرقابة كأفراد،[3] وهي رقابة المجموعة الداخليّة ذات التداعيات المختلفة؛ فبدلًا من الملاحَقة القانونيّة، يواجه الفرد خطر عقوبات اجتماعيّة قد لا تقلّ خطورة في بعض الأحيان عن تلك القانونيّة.

لو كانت شبكات التواصل الاجتماعيّ مجرَّد منصّة ترفيهيّة، لكان الحلّ لتداعيات الرقابة يعتمد على مقاطعة هذه المنصّات. ولكنّها أصبحت أكثر من ذلك؛ فوجودها بات مفهومًا ضمنًا عند شرائح عدّة في المجتمع، حيث أصبحت هذه المنصّات -بمفهومٍ ما- انعكاسًا للنفس وحيّزًا موازيًا له وكالة اجتماعيّة وسياسيّة. وقد أُثبتت نجاعة استخدامها لتنظيم الحِراكات ونشر الوعي وخلق ترابط يتعدّى الحدود. بالإضافة إلى هذا، نجد فيها أخلاقيّات يُنظر إلى خرقها باحتقار من قِبل الآخرين.

لذا، كما هو الحال خارج الحيّز الرقْميّ، يختار مستخدِمو المنصات المحتوى الذي ينشرونه بعناية ليتلاءم مع الصورة التي يريدون أن يَظهروا بها أمام العالَم. لكن قبل أن نتّهم هذا الأمر بالتمثيل والزَّيْف، يكفي إلقاء نظرة قصيرة إلى أنفسنا لنرى أنّنا جميعًا نعتمد على أقنعة مختلفة في أُطُر الحياة المختلفة؛ إذ إنّ "الأنا" الذي يستيقظ في غرفته ليس "الأنا" نفسه الذي في مكان العمل، وَ "الأنا" الذي مع الأصدقاء ليس "الأنا" ذاته الذي مع الأهل ولا "الأنا" ذاته الذي أمام المستوطن في زيّ عسكريّ على حاجز قلندية. هذا لا يعني أنّنا نقضي حياتنا في إظهار شخصيّات زائفة، بل يُظهِر أنّ مرونة الشخصيّة هي أمر حيويّ للعيش في المجتمع. ما يمكّننا من فعل ذلك هو حرّيّة اختيار ما نخفيه وما نعلنه، وفقدانُ الخصوصيّة يجرّدنا من هذه السِّمَة الإنسانيّة التي يعتمد عليها النسيج الاجتماعيّ. كلّما ازدادت الرقابة، كما هو حال الفلسطينيّين، ازدادت التحدّيات وعواقب التعبير، ولذا نجد أنفسنا ساعين إلى خلق حيّز يتاح لنا فيه كامل الحرّيّة لاختيار "الأنا".

*** أمير عودة: طالب ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة حيفا.**

3. هنالك تحدّيات مختلفة تعود إلى فروق جندريّة لم أتطرّق إليها في هذا المقال.

مدى الكرمل
المـركـز العـربـي للـدراسـات
الاجتماعية التطبيقية